الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في أسباب النزول في القرن السابع الهجري

- دراسة نقدية -

الباحثة
هدى علاء حسين العذاري
huda.njf88@gmail.com
الأستاذ المساعد الدكتور
قاسم كتاب عطا الله العيساوي
Qasimk.atallaht@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه

Interpretive opinions between rooting and formation in the reasons for the descent in the seventh century AH, a critical study

Research
Huda Alaa Hussein Al-Athari
Assistant Professor Dr.
Qassem Kitab Atallah Al-Issawey
University of Kufa-Faculty of Jurisprudence

الملخص:-

اختلفت آراء المفسرين وتباينت توجيهاتهم في سبب نزول الآيات الكريمة، بحسب مباني المفسر وثقافته وبيئته وميوله وقدرته بصورة عامة، ومعلوم أن القرآن نزل منجمًا مرة بعد أخرى وفي أوقات مختلفة، أدى ذلك إلى نزول كثير من الآيات القرآنية بحسب الأحداث والوقائع التي كانت تحدث في عصر الرسول ﷺ[١]، ولا بد من معرفة سبب نزولها؛ لما له من أثر مهم في تفسيرها، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب[٢].

وبناءً على ما تقدم كان المفسر بين نهجين: الأول الاعتماد على الآراء السابقة، وتبنّي أحدها أو ترجيحه سواء كان هذا الرأي للرسول ﷺ أو للأئمة الأطهار عليهم السلام أو للصحابة أو لمفسر سابق، وقد يوثق المفسر هذا الرأي بنسبته إلى القائلين به وتأصيله، أو بدون ذلك. أما النهج الثاني فهو الإتيان برأي جديد للمفسر يكوّنه بناءً على مقوماته التفسيرية، وذخيرته المعرفية، فجاء بحثنا هذا ليسلط الضوء على الآراء التفسيرية وبيان موقعها من التأصيل والتكوين في سبب نزول الآية الكريمة، وهو بحث يتصل بنشوء الفكر التفسيري في أسباب النزول وتقدمه، ومدى تطور نتاجه، ومدى ساهم المفسرين في الأبداع دون التقليد والتبعية.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، آراء المفسرين، التأصيل، والتكوين، مفسرو القرن السابع.

Abstract:-

The views of the commentators differed and their directions varied as to the reason for the revelation of the noble verses, according to the interpretation's buildings, culture, environment, inclinations and ability in general. It is necessary to know the reason for its revelation. Because this helps to understand the noble verse and to reveal what God Almighty wants from it, because it has an important impact on its interpretation, because knowledge of the cause bequeaths knowledge of the cause.

Based on the foregoing, the interpreter was between two approaches: the first is to rely on previous opinions, and to adopt or favor one of them, whether this opinion was for the Messenger ،(ﷺ) or for the pure imams, or for the Companions, or for a previous interpreter. or without it. As for the second approach, it is to come up with a new opinion for the interpreter who builds it based on his explanatory components and his knowledge repertoire, so our research came to shed light on the interpretive opinions and to indicate their position in rooting and formation in the reason for the revelation of the noble verse, and it is a research related to the emergence of the interpretative thought in the reasons for the revelation and its progress, and the extent of the development of its product. , and the extent to which the commentators contributed to innovation without imitation and dependency.

Keywords: Al-Qur'an al-Karim, opinions of the commentators, al-Ta'seel, Waltkin, the interpreters of the 7th Qur'an.

المقدمة:

تكمن أهمية البحث في معرفة التأصيل والتكوين في الآراء التفسيرية التي ظهرت في القرن السابع الهجري، وما توصل إليه الفكر التفسيري وبيان ضعيفها من صحيحها، والردّ على الضعيف والشاذ منها بحسب القواعد الثابتة.

وأما مشكلة البحث فقد اعتمد كثير من المفسرين في تفسير النص القرآني على آراء المفسرين السابقة الواردة في كتب التراث عمومًا، وكتب التفسير خصوصًا، واقتصرت وظيفتهم على ترجيح أحد الآراء أو تبني أخر على وفق مبانيهم التفسيرية، ومما زاد في تفاقم هذه المشكلة وجود كثير من هذه الآراء غير منسوبة لقائليها، ودون الإشارة إلى مصدرها الأصلي، فيظن القارئ أنها من فكر هذا المفسر ومن ابتداعه وتكوينه، فاختلطت الآراء التأصيلية بالتكوينية، وضاع أصل التأصيلية بعدم نسبتها؛ لذلك قام البحث بتسليط الضوء عليها من خلال رصد بعض الآراء لتكون تطبيقًا للدراسة، والبحث عنها في كتب المفسرين السابقين؛ ليظهر ما كان منها تأصيلًا أو تكوينًا؛ ليتضح بعدها نسبة تكوينهم للآراء التفسيرية الجديدة.

وأما خطة البحث فقد احتوت على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث: فالمبحث الأول تضمن معنى أسباب النزول، واشتمل الثاني على ضوابط معرفة أسباب النزول، وأما المبحث الثالث فاشتمل على ثلاثة نماذج تطبيقية.

وأما من ناحية المنهج فلمْ أقتصرْ في هذا البحثُ على منهجٍ واحدٍ بل انتهجت أكثرَ من ذلك حسبِ ما تطلبهُ البحث، فقدْ اعتمدَت على المنهج الاستقرائي في تتبُعِ الآراء التفسيرية المناسبة لهذه الدراسةِ، وكذلك استخدمت المنهج المقارن؛ للمقارنة بين الآراء التفسيرية؛ لبيان التأصيل والتكوين منها، وثم ختمت كل تطبيق باستعمال المنهج النقدي؛ لمناقشة أو ردّ الآراء الضعيفة وبيان أصحها.

التمهيد: بيان مصطلحات العنوان

إن المقصود بالتأصيل لغةً على زنة (تفعيل) مأخوذ من الفعل الرباعي (أَصَّلَ) ولمعرفة معنى التأصيل لابدَّ لنا من بيان جذره اللغوي، وهو (أَصَلَ)، قال ابن فارس (٣٩٥هـ): "الْهَمْزَةُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ، ثَلَاثَةُ أُصُولٍ مُتَبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ،

وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَشِيِّ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَالْأَصْلُ أَصْلُ الشَّيْءِ"[٣]، وما يهمنا هو الأول، في حين قالَ عنه ابن منظور (٧١١هـ): "هو أسفل كل شيء وجمعه أصول، ولا يكسر على غير ذلك... وأصل الشيء: صار ذا أصل"[٤].

ومما تقدم يتضح أن للأصل معاني عدة، وما نقصده هو أساس الشيء وقاعدته التي يقوم عليها.

وأما التأصيل لغة فقد قال عنه الفيومي(٧٧٠هـ): "أَصَّلْته تَأْصِيلًا جَعَلْت لَهُ أَصْلًا ثَابِتًا يُبْنَى عَلَيْهِ"[٥]، وزاد أحمد مختار عمر: "أصَّلَ يُؤصِّل، تأصيلاً، فهو مُؤصِّل، والمفعول مُؤصَّل، وأصل الموضوع: جعل له أصلاً يبنى عليه"[٦].

ومن هنا تتضح العلاقة بين الأصل والتأصيل فكلاهما من مادة لغوية واحدة فالأصل هو أساس الشيء وقاعدته، أما التأصيل فهو إرجاع الشيء إلى ذلك الأساس وتلك القاعدة، وهذا يتطلب جهدًا من المؤصل.

ولا يبتعد التعريف الاصطلاحي للتأصيل عن معناه اللغوي فهو "إرجاع المعارف إلى أصلها"[٧]، أو "هو العودة بالشيء إلى أصوله وأُسسه التي يُبنى عليها"[٨]، أو هو "الاستناد إلى أصل واضح متماسك، وهو منهج في النظر يستند إلى أصل ثابت"[٩].

ونستنتج من هذه التعريفات أن لكل علم أصلٌ يستند إليه، إذ إن أغلب المفسرين عندما فسروا النص القرآني كانوا يبحثون عن الرأي الأساس في تفسير الآية الكريمة فعادوا إلى كتب التفسير السابقة أو كتب الحديث ونقلوا في تفاسيرهم ما وجدوه مناسبًا، محاولين الوقوف على المعنى المراد مؤصلين له؛ إذ أسندوا رأيهم إلى آراء تفسيرية سابقة، وهذا النوع كثيرًا ما نجده في كتب التفسير، وقد قسّمه البحث على قسمين:

الأول: الآراء التفسيرية التأصيلية المنسوبة: هو ما ينقله المفسر من رأي وينسبه إلى صاحبه الأصلي، أو يعزو إليه.

الثاني: الآراء التفسيرية التأصيلية غير المنسوبة: هو ما ينقله في تفسيره ولم ينسبه إلى صاحبه الأصلي.

وأما تعريف التكوين لغة فأن الباحثَ في المعاجم اللغوية يجد أن مصطلح (التكوين)

مأخوذ من الفعل الرباعي (كوّن)، وقال عنه الزبيدي (١١٠٥هـ): "وكَوَّنَهُ تَكْويناً: أَحْدَثَهُ"، وهو: "إيجادُ شيءٍ مَسْبُوقٍ بمادَّةٍ. و كَوَّنَ اللهُ الأَشْيَاءَ تَكْويناً: أَوْجَدَها، أَي أَخْرجَها مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجودِ"[١٠].

في حين أن تعريف التكوين اصطلاحًا هو ما قاله الجرجاني(٨١٦هـ): "إيجاد شيء مسبوق بالمادة"[١١]، في حين قال عنه أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ): "هُوَ صفة يَتَأَتَّى بهَا إِيجَاد كل مُمكن وإعدامه على وفْق الْإِرَادَة وَالْقُدْرَة"[١٢]، وأضاف إليه القاضي الأحمد (ق ١٢هـ) قائلًا: "هو إيجاد شيء مسبوق بمادة ولا يجب أن يكون مسبوق بمدة"[١٣].

ومما تقدم يكون معنى التكوين الذي يقصده البحث هو ما يُكَوِّنَهُ المفسر من رأي تفسيري جديد محاولاً الوقوف على المعنى المراد من النص القرآني، غالبًا ما يكون رأيه هذا ناتجًا عن بيئته الثقافية والفكرية والتراكمات المعرفية عبر الزمان.

وجدير بالذكر أن مصطلحي التكوين والتأصيل قد استعملهما الدكتور محمد حسين علي الصغير في (كتابه المبادئ العامة للتفسير) في حديثه عن نشوء التفسير، وآراءه بالتكوين مراحل التفسير الأولى وقد شملت بدايات التفسير وما ورد عن الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام والصحابة والتابعين من شذرات تفسيرية متفرقة في كتب التراث، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة التأصيل التي يعني بها استواء علم التفسير على سوقه، وظهور الموسوعات التفسيرية من قبيل جامع البيان للطبري، ومجمع البيان للطبرسي...[١٤].

ولا تعارض بين ما ذكر الدكتور الصغير وذكرنا؛ لأن ضابطه في التقسيم هو الزمن، وهو يؤسس لعلم التفسير كيف نشأ وكيف تطور فكله يصنف تحت المنظور الكلي لعملية التفسير.

أما نحن فيصنف تحت المنظور التفصيلي التجزيئي للتفسير، فنعمد الى الرأي التفسيري وتتبعه ومن ثم الانتهاء إلى دائرة الحكم بين التأصيل والتكوين فنرى هل كان الرأي مؤصلا سابقًا أو أنه مكونًا حادثًا.

فالمقصود من التأصيل في الآراء التفسيرية: هو إرجاع الآراء إلى أصلها التي نشأت منه سواء أكان هذا الأصل قول الرسول ﷺ، أو أهل بيته عليهم السلام، أو الصحابة، أو قول أحد

المفسرين السابقين.

والمقصود من التكوين في الآراء التفسيرية: هو التي يُكَوِّنُهَا المفسر محاولاً الوقوف على المعنى المراد من النص القرآني، فيكون رأيه الذي يُكَوِّنُهُ ناتجًا عن بيئته الثقافية والفكرية والتراكمات المعرفية عبر الزمان.

ولاشك أن عصر المفسرين يكون من أهم العوامل التي تؤثر في بناء شخصيتهم، وتسيطر على أفكارهم؛ لأنهم بشرٌ يتأثرون بما يحيط بهم من مؤثرات خارجية وداخلية، والقرن السابع يُعَدُّ مِنْ أسوأ القرون التي مرت على الأمة الإسلامية[١٥]، وأهم مفسريه الرازي (٦٠٦هـ)، والقرطبي (٦٧١هـ)، والبيضاوي (٦٨٢هـ)؛ لذا اقتصرت دراستنا على هؤلاء المفسرين الثلاثة دون غيرهم؛ لما لهم من جهد تفسيري يعتد به، فضلًا عن اختلاف اتجاهاتهم التفسيرية، وقد عاشوا في بيئات مختلفة، إلا أنها تتشابه في الوصف العام[١٦]، فجميعها كانت في حالة تدهور وضعف ونزاعات وحروب [١٧].

المبحث الأول

معنى أسباب النزول عند المفسرين والعلماء

تعرّض المفسرون وعلماء علوم القرآن إلى تعريف أسباب النزول لغة واصطلاحا في كتبهم، وقد قال الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) عن معنى السبب لغة: "كلّ ما يتوصّل به إلى شيء"[١٨]، وقال عن النُّزُولُ في اللغة: "هو انحِطَاطٌ من عُلْوّ"[١٩].

ونلاحظ أن الرازي (٦٠٦هـ) ذكر تعريفًا في تفسيره قائلًا: "السَّبَبُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَبْلِ ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِكُلِّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ يَتَنَاوَلُ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْآلَةَ فَقَوْلُهُ: وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً مَعْنَاهُ: أَعْطَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ"[٢٠]. في حين يقول القرطبي (٦٧١هـ): "وَأَصْلُ السَّبَبِ الْحَبْلُ فَاسْتُعِيرَ لِكُلِ مَا يتوصل به إلى شيء"[٢١]. ألا أن رأي البيضاوي(٦٨٥هـ) هو: "وصلة توصله إليه من العلم والقدرة والآلة"[٢٢].

وقد عُرِّف سبب النزول اصطلاحًا بأكثر من تعريف، سأقتصر على تعريفين هما:

فقد عرّفه الزرقاني(١٣٦٧هـ) قائلاً: "هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أي مبينة

لحكمه أيام وقوعه. والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ أو سؤال وجه إليه فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة أو بجواب هذا السؤال"[٢٣].

وقال عنه مناع القطان(١٤٢٠هـ): "هو ما نزل قرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثة أو سؤال"[٢٤].

ومن خلال هذين التعريفين يتضح أن أسباب النزول يكون على نوعين:

الأول: نزول بسبب حادثة: تكون الآية الكريمة نازلة بسبب واقعة أو حادثة حصلت فتكون مبينة وشارحة لتلك الحادثة، كالآيات التي نزلت في غزوة بدر وأحد وقصة اللعان والأفك وغيرها.

الثاني: جواب لسؤال: وهي أن الآية الكريمة تنزل بسبب أن النبي ﷺ يتعرض للسؤال، فتأتي الآية تحمل جواباً لذلك السؤال، وذلك عندما سئل عن الأنفال والأهلة والأنفاق والروح.

المبحث الثاني

ضوابط معرفة أسباب النزول

اختلف العلماء في كيفية معرفة أسباب النزول وطرقه، فمنهم يرى أنه لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا بالنقل الصحيح[٢٥]، "ولا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها"[٢٦]، وهذا بما رواه الواحدي بسنده عن ابن عباس قال: "قال رسول الله ﷺ: "اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار"[٢٧].

وآخر قال: "يمكن معرفته من تصحيح الإسناد أو استفاضة النقل أو تواتره، ممّا يقطع معه من صحّة الحادثة "[٢٨]، وأضاف الشيخ معرفة عليها: "لكن هناك وسيلة أخرى لعلّها أدقّ وأوفق للاعتبار وأكثر اطّرادا مع ضوابط دراسة التاريخ: أن يكون المأثور من شأن النزول مما يرفع الإبهام عن وجه الآية تمامًا ويحلّ مشكلة تفسيرها على الوجه الأتمّ"[٢٩]، وهذا لا يكون إلا بقيود وضعها وهي" أن لا يكون مخالفًا لضرورة دين أو متنافراً مع بديهة

العقل الرشيد، الأمر الذي يكفي بنفسه شاهد صدق على صحّة الحديث أيّا كان الإسناد"[٣٠].

وقد ذكر العلماء أن الأحاديث في أسباب النزول لا تخلو من الدّس والوضع والتزوير، وأغلبها تكون ضعيفة أو مرسلة، ورواة مجاهيل، وهذا ما نبّه عليه بدر الدين الزركشي (٧٩٣هـ): "يَجِبُ الْحَذَرُ مِنَ الضَّعِيفِ فِيهِ وَالْمَوْضُوعِ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ وَإِنَّ سَوَادَ الْأَوْرَاقِ سَوَادٌ فِي الْقَلْبِ قَالَ الْمَيْمُونِيُّ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كُتُبٍ لَيْسَ لَهَا أُصُولٌ الْمَغَازِي وَالْمَلَاحِمُ وَالتَّفْسِيرُ"[٣١]، أي لا يمكن الاعتماد على كل الأحاديث، فأغلبها لا أصل لها ولا صحة.

وقد زاد العلّامة الطباطبائي: "ليتبصر الباحث المتأمل أن ما ذكروه من أسباب النزول كلها أو جلها نظرية بمعنى أنهم يروون غالبًا الحوادث التاريخية ثم يشفعونها بما يقبل الانطباق عليها من الآيات الكريمة فيعدونها أسباب النزول وربما أدى ذلك إلى تجزئة آية واحدة أو آيات ذات سياق واحد ثم نسبة كل جزء إلى تنزيل واحد مستقل وإن أوجب ذلك اختلال نظم الآيات وبطلان سياقها وهذا أحد أسباب الوهن في نوع الروايات الواردة في أسباب النزول...ولاختلاف المذاهب تأثيرًا في لحن هذه الروايات وسوقها إلى ما يوجه به المذاهب الخاصة. على أن للأجواء السياسية والبيئات الحاكمة في كل زمان أثرًا قويًا في الحقائق من حيث إخفاؤها أو إبهامها..."[٣٢].

فمن خلال هذه الآراء نجد أن طرق معرفة أسباب النزول، أما بالاعتماد على النقل الصحيح من الأحاديث، أو عندما تصحح الأحاديث الضعيفة، أو الاعتماد على متن الحديث إذا لم يخالف القرآن الكريم، وضرورة الدين والعقل، فيمكن الأخذ به.

المبحث الثالث

التطبيقات

النموذج الأول: المقصود بالأتقى

الآراء التفسيرية في قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وما لأحد عنده من نعمة تجزى﴾ (الليل: ١٧ - ١٨).

ذكر الرازي أن هذه الآيات نزلت في أبي بكر، وذلك بإجماع المفسرين منهم، ويرى أن الشيعة مجمعة على أنها نزلت في [الإمام] علي بن أبي طالب عليه السلام، بدلالة قوله تعالى: ﴿الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ وإشارة لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (الْمَائِدَة: ٥٥)[٣٣].

وقد ذكر أدلة عقلية لأثبات رأيه حيث قال: "أُقِيمَ الدَّلَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَبُو بَكْرٍ وَتَقْرِيرُهَا: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا الْأَتْقَى هُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ أَبُو بَكْرٍ، فَهَاتَانِ الْمُقَدِّمَتَانِ مَتَى صَحَّتَا صَحَّ الْمَقْصُودُ، إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا الْأَتْقَى أَفْضَلُ الْخَلْقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣) وَالْأَكْرَمُ هُوَ الْأَفْضَلُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ أَتْقَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ، فَإِنْ قِيلَ: الْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ أَكْرَمَ كَانَ أَتْقَى، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ أَتْقَى كَانَ أَكْرَمَ، قُلْنَا وَصْفُ كَوْنِ الْإِنْسَانِ أَتْقَى مَعْلُومٌ مُشَاهَدٌ، وَوَصْفُ كَوْنِهِ أَفْضَلَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا مُشَاهَدٌ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَعْلُومِ بِغَيْرِ الْمَعْلُومِ هُوَ الطَّرِيقُ الْحَسَنُ، أَمَّا عَكْسُهُ فَغَيْرُ مُفِيدٍ، فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ كَأَنَّهُ وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَنَّ الْأَكْرَمَ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ هُوَ؟ فَقِيلَ: هُوَ الْأَتْقَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ التَّقْدِيرُ أَتْقَاكُمْ أَكْرَمُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، فَثَبَتَ أن الأتقى المذكور هاهنا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ"[٣٤].

وبعد ما أثبت برأيه أن معنى الأكرم هو الأتقى، وأن المراد بالأتقى أفضل الناس، وأن المقصود بالأفضل هنا هو أبو بكر وزاد مؤكداً رأيه بقوله: "لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَبَا بَكْرٍ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، إِمَّا أَبُو بَكْرٍ أَوْ [الإمام] عَلِيٌّ، وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى [الإمام] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى [الإمام] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِأَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ هَذَا الْأَتْقَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ وَهَذَا الْوَصْفُ لَا يَصْدُقُ عَلَى [الإمام] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي تَرْبِيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ أَبِيهِ وَكَانَ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ، وَيَكْسُوهُ، وَيُرَبِّيهِ، وَكَانَ الرَّسُولُ مُنْعِمًا عَلَيْهِ نِعْمَةً يَجِبُ جَزَاؤُهَا، أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، بَلْ أَبُو بَكْرٍ كَانَ يُنْفِقُ عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْ كَانَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ نِعْمَةُ الْهِدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى الدِّينِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا

يجزى، لقوله تعالى: ﴿مَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ (الفرقان: ٥٧) والمذكور هاهنا لَيْسَ مُطْلَقَ النِّعْمَةِ بَلْ نِعْمَةٌ تُجْزَى، فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا تَصْلُحُ لِـ[الإمام] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَنْ كَانَ أَفْضَلَ الْخَلْقِ وَثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَفْضَلَ مِنَ الْأُمَّةِ، إِمَّا أَبُو بَكْرٍ أَوْ عَلِيٍّ، وَثَبَتَ أَنَّ الْآيَةَ غَيْرُ صَالِحَةٍ لِعَلِيٍّ، تَعَيَّنَ/ حَمْلُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَثَبَتَ دَلَالَةُ الْآيَةِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ"(٣٥).

وثم ذكر روّايتين بقوله: "كان بلال عَبْدًا لعَبْدِ اللَّه بْنِ جُدْعَانَ، فَسَلَحَ عَلَى الْأَصْنَامِ فَشَكَا إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ فِعْلَهُ، فَوَهَبَهُ لَهُمْ، وَمِئَةً مِنَ الْإِبِلِ يَنْحَرُونَهَا لِآلِهَتِهِمْ، فَأَخَذُوهُ وَجَعَلُوا يُعَذِّبُونَهُ فِي الرَّمْضَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: أَحَدٌ أَحَدٌ، فَمَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ: يُنْجِيكَ أَحَدٌ أَحَدٌ. ثُمَّ أَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ أَبَا بَكْرٍ أَنَّ بِلَالًا يُعَذَّبُ فِي اللَّهِ: فَحَمَلَ أَبُو بَكْرٍ رِطْلًا مِنْ ذَهَبٍ فَابْتَاعَهُ بِهِ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: مَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ إِلَّا لِيَدٍ كَانَتْ لِبِلَالٍ عِنْدَهُ، فَنَزَلَ: وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى"(٣٦).

وقال في الراوية الثانية: "وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَشْتَرِي الضَّعَفَةَ مِنَ الْعَبِيدِ فَيُعْتِقُهُمْ، فَقَالَ لَهُ أَبُوهُ: يَا بُنَيَّ لَوْ كُنْتَ تَبْتَاعُ مَنْ يَمْنَعُ ظَهْرَكَ، فَقَالَ: مَنْعُ ظَهْرِي أُرِيدُ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ "(٣٧).

مما يبدو للباحثة من خلال البحث والمقارنة بين كتب المفسرين أن رأي الرازي في سبب نزول هذه الآيات في أبي بكر مسبوق وأن أول من ذكره الفراء(٢٠٧هـ)(٣٨)، وأما الروايات فذكرهما الواحدي(٣٩)، فيكون رأي تأصيلي، وأما رأيه في تقرير الأدلة العقلية لأثبات رأيه بأن السورة نزلت في أبي بكر، لم يسبقه أحد فيه، فيكون هو الذي أوجده وأبدعه فهو رأي تكويني.

وذكر القرطبي في سبب نزول هذه الآية رأيين:

الأول: انها نزلت في أبي بكر بقوله: "اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ مِنْ أُمَيَّةَ وَأُبَيٍّ بْنِ خَلَفٍ بِلَالًا، بِبُرْدَةٍ وَعَشْرِ أَوَاقٍ، فَأَعْتَقَهُ لِلَّهِ، فنزلت: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ (الليل:٤). وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: بَلَغَنِي أَنَّ أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ حِينَ قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: أَتَبِيعُنِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَبِيعُهُ بِنِسْطَاسٍ، وَكَانَ نِسْطَاسٌ عَبْدًا لِأَبِي بَكْرٍ، صَاحِبَ

عَشَرَةَ آلَافِ دِينَارٍ وَغِلْمَانٍ وَجَوَارٍ وَمَوَاشٍ، وَكَانَ مُشْرِكًا، فَحَمَلَهُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْإِسْلَامِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالُهُ، فَأَبَى، فَبَاعَهُ أَبُو بَكْرٍ بِهِ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ بِبِلَالٍ هَذَا إِلَّا لِيَدٍ كَانَتْ لِبِلَالٍ عِنْدَهُ، فَنَزَلَتْ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ"[٤٠].

الثاني: إنها نزلت في أبي الدحداح بقوله: "قَالَ عَطَاءٌ- وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ-: إِنَّ السُّورَةَ نَزَلَتْ فِي أَبِي الدَّحْدَاحِ، فِي النَّخْلَةِ الَّتِي اشْتَرَاهَا بِحَائِطٍ لَهُ، فِيمَا ذَكَرَ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ عَطَاءٍ. وَقَالَ الْقُشَيْرِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: بِأَرْبَعِينَ نَخْلَةً، وَلَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ. قَالَ عَطَاءٌ: كَانَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ نَخْلَةٌ، يَسْقُطُ مِنْ بَلَحِهَا فِي دَارِ جَارٍ لَهُ، فيتناول صِبْيَانُهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (تَبِيعُهَا بِنَخْلَةٍ فِي الْجَنَّةِ؟ فَأَبَى، فَخَرَجَ فَلَقِيَهُ أَبُو الدَّحْدَاحِ فَقَالَ: هَلْ لَكَ أَنْ تَبِيعَنِيهَا بِحُسْنَى: حَائِطٍ لَهُ. فَقَالَ: هِيَ لَكَ. فَأَتَى أَبُو الدَّحْدَاحِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اشْتَرِهَا مِنِّي بِنَخْلَةٍ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ فَقَالَ: هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَارَ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ: خُذْهَا فَنَزَلَتْ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل:١) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ فِي بُسْتَانِ أَبِي الدَّحْدَاحِ وَصَاحِبِ النَّخْلَةِ"[٤١].

وبعدها رجَّح الرأي الأول بأن الآية نزلت في أبي بكر فيقول: "وَالْأَكْثَرُ أَنَّ السُّورَةَ نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِمْ"[٤٢].

بدى للباحثة من خلال البحث أن القرطبي لم يأتِ بشيء جديد سوى أنه نقل ما ذكره السابقون، فالرأي الأول نسبه إلى عطاء والضحاك عن ابن عباس، والثاني أيضًا نسبه إلى عطاء عن ابن عباس، فيكون رأيه تأصيليًا منسوبًا للصحابة والتابعين، وقد ذكره كل من الواحدي(٤٨٦هـ)[٤٣]، والثعلبي(٤٢٧هـ)[٤٤] وابن عطية (٥٦٤هـ)[٤٥] فيكون رأيه تأصيليًا منسوبًا.

أما البيضاوي فيقول: "الآيات نزلت في أبي بكر رضي الله تعالى عنه حين اشترى بلالاً في جماعة تولاهم المشركون فأعتقهم، ولذلك قيل: المراد بالأشقى أبو جهل أو أمية بن خلف"[٤٦].

مما يلاحظ أن البيضاوي لم يذكر أي رواية، بل ذكر رأيه الذي يرجّحه وباختصار شديد، ورأيه مسبوق فقد ذكره الماتريدي[٤٧]، والسمرقندي[٤٨]، والواحدي[٤٩] والسمعاني[٥٠]، والبغوي(٥١٦هـ)[٥١]، إلا أنه لم ينسبه فيكون رأيه تأصيليًا غير منسوب.

يظهر لي مما سبق أن مفسري القرن السابع كانوا واثقين في سبب نزول هذه الآيات كل الثقة، حتى أنهم لم يرجّعوا علمهم إلى الله تعالى.

ويبدو من خلال البحث في كتب المفسرين أنهم مختلفون في تفسير هذه الآية الكريمة فمنهم من جعل سبب نزولها عامًا، ومنهم من جعلها خاصًا، وهم على ثلاثة آراء[٥٢]:

الرأي الاول: إنّ الآية عامّة للمؤمنين ولا اختصاص لها بأحد منهم.

الرأي الثاني: إنّ الآية نازلة في قصّة أبي الدحداح وصاحب النخلة ولا علاقة لها بأبي بكر.

القول الثالث: إنّ الآية نازلة في أبي بكر.

فرأي مفسري القرن السابع بنزول الآية المباركة في أبي بكر هو أحد هذه الآراء الثلاثة ورأيهم هذا عليه ملاحظ عدة هي:

أولاً: قولهم بالإجماع منقوض؛ إذ أورد كثير من مفسري أهل السنة غير ذلك[٥٣] كالبغوي (٥١٦هـ) مثلًا بقوله: "فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ فِي أَبِي الدَّحْدَاحِ وَالْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِ النَّخْلَةِ"[٥٤].

ثانيًا: مسندهم في هذا الرأي على الرواية غير قطعية الصدور، ويتوقف قبولها على صحة سندها، ونجد أن هذه الرواية يرويها الطبراني، ويرويها عنه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، ثمّ يقول: في سنده مصعب بن ثابت، وفيه ضعف[٥٥].

فالرواية ضعيفة؛ لوجود مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، وآل الزبير منحرفون عن أهل البيت كما هو مذكور في الكتب المفصّلة المطوّلة، ومصعب بن ثابت: ضعّفه يحيى بن معين، ضعّفه أحمد بن حنبل، وضعّفه أبو حاتم قال: لا يحتجّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وهكذا قال غير هؤلاء[٥٦].

ثالثًا: ما قاله الرازي بشأن اتفاق الشيعة الإمامية على نزول الآية في حق الإمام علي عليه السلام غير صحيح أيضًا؛ إذ أورد كثير من مفسري الشيعة قصة أبي الدحداح على أنها سبب نزول السورة، وإن روي عن الإمام الصادق عليه السلام بأن "الأتقى" شيعة علي وأتباعه، والذي يؤتى ماله يتزكى هو أمير المؤمنين علي عليه السلام، لكن الظاهر أن هذه الروايات لا تتحدث عن سبب النزول، بل هي من قبيل الجري والتطبيق(٥٧).

رابعًا: "الأتقى" في السورة ليست هنا بمعنى أتقى الناس، بل بمعنى المتقي والشاهد على ذلك كلمة "الأشقى" التي هي لا تعني أشقى الناس، بل هم الكفار الذين يبخلون بأموالهم فلا ينفقونها، أضف إلى ذلك أن الآية نزلت في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أيصح أن يكون أبو بكر مقدمًا في التقوى على النبي نفسه؟! لماذا نلجأ إلى إثبات أحكامنا الذهنية المسبقة إلى كل وسيلة حتى الحط من شخصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم(٥٨).

خامسًا: لا يوجد إنسان ليست عنده نعمة عليه في حياته، ولم يقدم له أحد هدية أو يدعوه لضيافة، فلا يعقل أن أبا بكر لم يستجب لضيافة أو يقبل هدية أو خدمة دنيوية طوال حياته، فالمقصود من الآية الكريمة: وما لأحد عنده من نعمة تجزى ليس إذن أن يكون هذا الأتقى غير مشمول بأية نعمة دنيوية من أحد. بل المقصود إن انفاقه ليس من أجل حق نعمة أغدقت عليه، أي أنه حين ينفق، فإنما ينفق في سبيل الله لا في سبيل خدمة أسديت إليه ويريد أن يجزي عليها(٥٩).

سادسًا: آيات سورة الليل تنبئ أن السورة نزلت في واقعة ذات قطبين: " الأتقى " و"الأشقى"، وإن اعتبرنا قصة أبي الدحداح سببا للنزول، فالقطبان يتضحان، وإن قلنا إن الأتقى أبو بكر فيبقى السؤال عمن هو " الأشقى"(٦٠).

سابعًا: ما قاله الرازي بأن الشيعة الإمامية تطعن بهذه الرواية، "وترى إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي اشترى بلالاً وهو من مواليه، هو الصحيح"(٦١).

النموذج الثاني: منع الاستغفار للمشركين

الآراء التفسيرية في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي

قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (التوبة ١١٣-١١٤).

قد أورد الرازي رأيه بأن من أول سورة التوبة إلى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا إلى قوله أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ تدل على وُجُوبَ إِظْهَارِ الْبَرَاءَةِ من الْمشركينَ وَالْمُنَافِقِينَ، وأن كانوا من الأقرباء؛ كالأم والأب أن كانوا أحياء أو أموات ، ويجب مقاطعتهم وعدم مواصلتهم بأي سبب كان(٦٢).

وذكر في المسألة الأولى أربعة آراء في سبب نزول هاتين الآيتين، بقوله:

الرأي الْأَوَّل: نزلت عند استغفاره لأمه، وكان ذلك بعد فتح مكة، إذ قال: "قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى مَكَّةَ سَأَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «أَيَّ أَبْوَيْهِ أَحْدَثُ بِهِ عَهْدًا» قِيلَ أُمُّكَ، فَذَهَبَ إِلَى قَبْرِهَا وَوَقَفَ دُونَهُ، ثُمَّ قَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهَا وَبَكَى فَسَأَلَهُ عُمَرُ وَقَالَ: نَهَيْتَنَا عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالْبُكَاءِ، ثُمَّ زُرْتَ وَبَكَيْتَ، فَقَالَ: قَدْ أُذِنَ لِي فِيهِ، فَلَمَّا عَلِمْتُ مَا هِيَ فِيهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَإِنِّي لَا أُغْنِي عَنْهَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا بَكَيْتُ رَحْمَةً لَهَا"(٦٣).

الرأي الثَّاني: نزلت في أبي طالب عليه السلام، إذ قال: "رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ قَالَ لَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ [وآله] الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا عَمِّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَ: أَنَا عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ عَلَيْهِ[وآله] الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ» فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ (القصص :٥٧).

قَالَ الْوَاحِدِيُّ: وَقَدِ اسْتَبْعَدَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ(٦٤).

لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نُزُولًا، وَوَفَاةُ أَبِي طَالِبٍ كَانَتْ بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَأَقُولُ هَذَا الِاسْتِبْعَادُ عِنْدِي مُسْتَبْعَدٌ، فَأَيُّ بَأْسٍ أَنْ يُقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَقِيَ يَسْتَغْفِرُ لِأَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى وَقْتِ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّ/ التَّشْدِيدَ مَعَ الْكُفَّارِ إِنَّمَا ظَهَرَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ فَلَعَلَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِأَبَوَيْهِمْ مِنَ الْكَافِرِينَ،

وكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيْضًا يَفْعَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ عِنْدَ نُزُولِ هَذِهِ السُّورَةِ مَنَعَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، فَهَذَا غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ فِي الْجُمْلَةِ " (٦٥).

الرأي الثَّالثُ: نزلت بسبب رجل مسلم كان يستغفر لأبويه المشركين، حيث قال: "يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُ لِأَبَوَيْهِ الْمُشْرِكَيْنِ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ أَتَسْتَغْفِرُ لِأَبَوَيْكَ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟

فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدِ اسْتَغْفَرَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبَوَيْهِ وَهُمَا مُشْرِكَانِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ "(٦٦).

الرأي الرَّابعُ: نزلت بسبب سؤال رجل للنبي ﷺ عن مصير أبويه المشركين: "يُرْوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَالَ: كَانَ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَيُقْرِي الضَّيْفَ، وَيَمْنَحُ مِنْ مَالِهِ. وَأَيْنَ أَبِي؟ فَقَالَ: أَمَاتَ مُشْرِكًا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، فَوَلَّى الرَّجُلُ يَبْكِي فَدَعَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ وَأَبَا إِبْرَاهِيمَ فِي النَّارِ، إِنَّ أَبَاكَ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ»"(٦٧).

ومن خلال البحث والمقارنة بين التفاسير نجد أن هناك من سبق الرازي في ذكر هذه الروايات، فيكون رأيه هذا تأصيليًا غير منسوب، إلا أن ردَّه للحسين بن الفضل لم يسبقه أحد فيه، فيكون هو الذي أوجده، فيكون تكوينيًا.

ويبدو أن جميع الروايات التفسيرية التي ذكرها الرازي كانت تدل على وجوب ترك الاستغفار للمشركين الأقرباء، مهما كانت درجة قربهم، سواء كانوا أباء أو أمهات أو من الأجداد أو من الأعمام وغيرهم، وسواء كانوا أحياء أو أمواتا، وأن مصير أمواتهم جميعا في النار، وأن كانوا أحياء وجوب مقاطعتهم وعدم الاتصال معهم بأي سبب من الأسباب.

وتدل أيضا على أن أبوي رسول الله ﷺ، وعمه أبا طالب عليه السلام ماتوا مشركين وأنهم من أصحاب النار.

ومن خلال ردِّه للحسين بن الفضل نستنتج أن رأيه المرجَّح هو أن الآية نزلت في أبي طالب عليه السلام، وقد نقد رأيه هذا الشيخ الشيرازي حيث قال: "إن الفخر الرازي إذا حرر نفسه من قيود التعصب، سيلتفت إلى عدم إمكان أن يستغفر النبي ﷺ لفرد مشرك طوال هذه

المدة، في الوقت الذي كانت آيات كثيرة من القرآن الكريم قد نزلت إلى ذلك الزمان تدين وتشجب أي نوع من مودة المشركين ومحبتهم"[٦٨].

ورأي الرازي هذا غريب وضعيف لا يُركن إليه، فرأي يفصُل بين إيمان شخص وكفره لا يمكن أن يبنى على الاحتمالات والترجيحات المفتقرة إلى الدليل، إنما يجب أن يبنى على أسس علمية رصينة، ولنا على هذا الرأي ملاحظ عدة:

١- قول الرازي: "فَأَيُّ بَأْسٍ أَنْ يُقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ [وآله] الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَقِيَ يَسْتَغْفِرُ لِأَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى وَقْتِ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ"، إنما هو من فرضياته وتخيلاته فلا دليل ولا رواية على أن النبي ﷺ كان يستغفر كل هذه المدة من وفاة أبي طالب لحين نزول الآية.

٢- إذا كان الاستغفار للكافرين غير جائز ولا ينبغي للمؤمنين الإتيان به، لماذا لم يمنعه تعالى في أول الأمر؟ لماذا ترك النبي يستغفر لأبي طالب -كما يدعي- كل هذا كل هذه المدة؟ ثم جاء هذا المنع، ما الفائدة من كل هذه المدة؟ وكل هذا الاستغفار وهو عنده غير جائز.

٣- هل يصح علمياً أن يكون الفاصل الزمني بين نزول الآية الكريمة وسبب نزولها كل هذه المدة المعول عليه أن ترتبط الآية بسبب نزولها بمدة قصيرة أو بلا مدة.

٤- هذه الالفاظ في رأي الرازي: "فَأَيُّ بَأْسٍ أَنْ يُقَالَ... فَلَعَلَّ الْمُؤْمِنِينَ" لا يمكن أن تكون دعامة علمية يُركن إليها في الفصل بين الحق والباطل.

وأما القرطبي فنجد أن رأيه في سبب نزول هذه الآية في أنها نزلت في أبي طالب، وذكر رواية سعيد بن المسيب، التي تقول: "لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وعبد الله بن أبي أمية ابن الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ: (يَا عَمِّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ) فقال أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ

رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: (أَمَا وَاللَّه لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ) فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:" مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْد مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ" وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه [وآله] وَسَلَّمَ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (القصص: ٥٦). فَالْآيَةُ عَلَى هَذَا نَاسِخَةٌ لِاسْتِغْفَارِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلم لِعَمِّه فَإِنَّهُ اسْتَغْفَرَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِه عَلَى مَا رُوِيَ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ.

وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ: وَهَذَا بَعِيدٌ لِأَنَّ السُّورَةَ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَاتَ أَبُو طَالِبٍ فِي عُنْفُوَانِ الْإِسْلَامِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ"[٦٩].

ثم ذكر ما تتضمنه الآية الكريمة: "هَذِه الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ قَطْعَ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ حَيِّهِمْ وَمَيِّتِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ فَطَلَبُ الْغُفْرَانِ لِلْمُشْرِكِ مِمَّا لَا يَجُوزُ"[٧٠]، وذكر في أخرها رأي أخر، إذ قال: " وَهُوَ أَنَّ الِاسْتِغْفَارَ لِلْأَحْيَاءِ جائز لأنه مرجو إيمانهم ويمكن تَأَلُّفُهُمْ بِالْقَوْلِ الْجَمِيلِ وَتَرْغِيبُهُمْ فِي الدِّينِ. وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُوَ الرَّجُلُ لِأَبَوَيْهِ الْكَافِرَيْنِ وَيَسْتَغْفِرَ لَهُمَا مَا دَامَا حَيَّيْنِ. فَأَمَّا مَنْ مَاتَ فَقَدِ انْقَطَعَ عَنْهُ الرَّجَاءُ فَلَا يُدْعَى لَهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانُوا يَسْتَغْفِرُونَ لِمَوْتَاهُمْ فَنَزَلَتْ فَأَمْسَكُوا عَنِ الِاسْتِغْفَارِ وَلَمْ يَنْهَهُمْ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْأَحْيَاءِ حَتَّى يَمُوتُوا"[٧١].

إن الناظر لرأي القرطبي يجد أنه ذكر رواية تفسيرية واحدة في سبب نزول هذه الآية ولم يذكر جميع الروايات التي ذكرها المفسرون السابقون، وهذا يدل على أنه يجد أن هذا الرأي أصحه، ولا يجد هناك داعي لذكر رأي آخر فيه.

ويبدو أنه لم يستقر على رأي فيما تتضمنه الآية الكريمة، هل الاستغفار لأحياء المشركين جائز أو لا، فهو متنقل من رأي إلى آخر، وبدون بيان الرأي الأصح.

وسنؤخر النقد بعد ذكر رأي البيضاوي لأن النقد يناسب آراء مفسري القرن السابع بأجمعهم.

والجدير بالذكر أن رأي القرطبي في ذكر سبب النزول الآية الكريمة مسبوق فقد ذكره أكثر مفسري الجمهور، وقد نسبه لسعيد بن المسيب، فهو رأي تأصيلي منسوب، وقوله بأن

هذه الآية ناسخة لاستغفار إبراهيم لأبيه، قد ذكره القاضي أبو بكر بن العربي المعافر بقوله: "الآية ناسخة لاستغفار النبي لعمه..."(٧٢)، فيكون رأيه تأصيليًا غير منسوب.

وأما رأيه بأن الاستغفار جائز لأحياء المشركين فهذا الرأي لم يسبقه أحد فيه فيكون رأيه تكوينيًا.

وأما البيضاوي فقد ذكر روايتين في سبب النزول، تضمنت الرواية الأولى بأنها نزلت في أبي طالب عليه السلام ((عم رسول الله)) صلى الله عليه وآله وسلم، إذ قال: "روي: أنه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال لأبي طالب لما حضرته الوفاة: «قل كلمة أحاج لك بها عند الله» فأبى فقال عليه [وآله] الصلاة والسلام: «لا أزال استغفر لك ما لم أنه عنه» فنزلت الآية"(٧٣).

وذكر في الرواية الثانية أنها نزلت عند استغفار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أمه عليها السلام، حيث قال: "وقيل لما افتتح مكة خرج إلى الأبواء فزار قبر أمه ثم قام مستعبراً فقال: «إني استأذنت رب في زيارة قبر أمي فأذن لي واستأذنته في الاستغفار لها فلم يأذن لي وأنزل علي الآيتين"(٧٤).

وقد استدل بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ بأن ماتوا على الكفر، على جواز الاستغفار لأحياء المشركين؛ لأن فيه "طلب توفيقهم للإيمان وبه دفع النقض باستغفار إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأبيه الكافر"(٧٥).

ويبدو أن البيضاوي لم يأتِ بشيء جديد ألا أنه قد أختصر على ذكر روايتين، ولم يذكر مصنفيها ورواتها وصاحب الرأي الأصلي، وبهذا يعد هذا الرأي تأصيليًا غير منسوب.

ويظهر من خلال عرض آراء مفسري القرن السابع نجد أنهم متفقون على أن الآية الكريمة نزلت في أبي طالب عليه السلام، أو في أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واتفقوا على أن أبوي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعمه أبو طالب ماتوا كفارا، وأنهم في النار.

وخالفهم الشيعة الإمامية الرأي، واتفقوا على أنهم مؤمنون وهم في الجنة طبعًا عليه السلام، وكان من الأجدر بمفسري القرن السابع أن يترددوا ويشككوا في صحة الرواية، بدل أن يتخطبوا في توجيهات لا أساس لها.

وفي إبطال هذه الروايات وجوه عدة:

١ـ خالفت ما أجمع عليه أهل البيت عليهم السلام في إيمانهم، وهم أحد الثقلين الذين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتباعهم وذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "إن تمسكتم بهما لن تضلوا"(٧٦).

٢ـ عارضت أحاديث مشهورة وصحيحة عند الفريقين تثبت إيمانهم كقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "قَسَمَ اللَّهُ الأَرْضَ نِصْفَيْنِ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمَا. ثُمَّ قَسَمَ النِّصْفَ عَلَى ثَلاثَةٍ فَكُنْتُ فِي خَيْرِ ثُلُثٍ مِنْهَا. ثُمَّ اخْتَارَ الْعَرَبَ مِنَ النَّاسِ. ثُمَّ اخْتَارَ قُرَيْشًا مِنَ الْعَرَبِ. ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ مِنْ قُرَيْشٍ. ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ. ثُمَّ اخْتَارَنِي مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"(٧٧)، ففي هذه الرواية دليل أن جميع أباء النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لدن آدم عليه السلام وإلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم مؤمنون ولم يعبدوا صنما قط، وأيضا عمه أبو طالب، فقد كتم إيمانه عن الجهّال وأصحاب الكفر والضلال؛ ليكون أشد تمكنًا لنصرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم))(٧٨).

وفي حديث ابن عباس عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: "لم يزل اللّه ينقلني من الأصلاب الطيّبة إلى الأرحام الطاهرة مصفى مهذّبا"(٧٩).

٣- عارضت معنى ما جاء في تأويل قوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ (الشعراء:٢١٩) "أي لم تزل تنتقل من صلب مؤمن موحّد إلى صلب مؤمن موحّد. قال مجاهد: من نبيّ إلى نبيّ حتى أخرجت نبيّا. قال العلّامة الطبرسي(٥٤٨هـ): وقيل: معناه: وتقلّبك في أصلاب الموحّدين من نبيّ إلى نبي حتى أخرجك نبيّا عن ابن عباس في رواية عطا وعكرمة. وهو المروي عن أبي جعفر الإمام محمد بن علي الباقر، وأبي عبد اللّه الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام قالا: في أصلاب النبيّين نبيّ بعد نبيّ حتى أخرجه من صلب أبيه من نكاح غير سفاح من لدن آدم (عليه السلام)"(٨٠).

٤- خالفت ما وردَ عن أمير المؤمنين عليه السلام: "والله ما عبد أبي ولا جدي عبد المطلب ولا هاشم ولا عبد مناف صنما قط، قيل له: فما كانوا يعبدون؟ قال: كانوا يصلون إلى البيت على دين إبراهيم عليه السلام متمسكين به"(٨١).

٥- خالفت التاريخ الصحيح؛ لأن سورة براءة نزلت في السنة التاسعة للهجرة(٨٢)،

ويعتقد البعض أنها آخر سورة نزلت على النبي ﷺ، في حين أن المؤرخين ذكروا أن وفاة أبي طالب كانت في مكة، وقبل هجرة النبي ﷺ(٨٣).

٦- لا يمكن الاعتماد على رواية "سعيد بن المسيب"؛ لأن عداءه وبغضه لأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أشهر من نار على علم، وهو الشخص الوحيد الذي روى هذه الرواية(٨٤).

٧- قد صرّح بضعف الرواية كل علماء الشيعة الإمامية، وجماعة من علماء السنة كابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة) والقسطلاني في (إرشاد الساري) وزيني دحلان في (حاشية السيرة الحلبية)(٨٥).

٨- إنشاء أبي طَالب لأشعار تدل على معرفته بنبوة رسول الله ﷺ))(١).

أتـــأمرني بالصـــبر في نصـــر (أحمـــد) ووالله مـــا قلـــت الـــذي قلـــت جازعـــا

سأســـعى لوجـــه الله في نصـــر (أحمـــد) نـــبي الهـــدى المحمـــود طفـــلا ويافعـــا

ويبدو أن الصحيح في سبب نزول الآية الكريمة: ما ذكره أبو علي الطبرسي(٥٤٨هـ): "إنّ المسلمين جاءوا إلى النبيّ ﷺ يطلبون إليه الاستغفار لموتاهم الذين مضوا على الكفر أو النفاق، قالوا : الا تستغفر لآبائنا الذين ماتوا في الجاهلية، فنزلت الآية"(٨٦).

وممّا يدلّنا على صحّة هذه الرواية وبطلان الرواية الأولى: أنّ الآية الكريمة جاءت بلفظ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ فلو صحّت تلك الرواية لما كان هناك سبب معقول لأرداف غيره ﷺ من المؤمنين معه في هذا الإنكار الصارم(٨٧).

النموذج الثالث: إبطاء نزول الوحي

لقد جرى التباين بين المفسّرين بخصوص سبب نزول سورة الضحى، وذلك في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى:١-٣).

ذكر الرازي روايات عدة في سبب نزول هذه الآية فقال: " قال السُّدِّيُّ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَتْ: لَعَلَّ رَبَّكَ نَسِيَكَ أَوْ قَلَاكَ، وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ جَمِيلٍ امْرَأَةَ أَبِي لَهَبٍ قَالَتْ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ مَا أَرَى شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ، وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ

قَالَ: أَبْطَأَ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيُ، فَقَالَ لِخَدِيجَةَ: «إِنَّ رَبِّي وَدَّعَنِي وَقَلَانِي، يَشْكُو إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا ابْتَدَأَكَ اللَّهُ بِهَذِهِ الْكَرَامَةِ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُتِمَّهَا لَكَ» فَنَزَلَ: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى"(٨٨).

وقد ردَّ الرواية الأخيرة بقوله: "وَطَعَنَ الْأُصُولِيُّونَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَدَّعَهُ وَقَلَاهُ، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ عَزْلَ النَّبِيِّ عَنِ النُّبُوَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَعْلَمُ أَنَّ نُزُولَ الْوَحْيِ يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ، وَرُبَّمَا كَانَ الصَّلَاحُ تَأْخِيرَهُ، وَرُبَّمَا كَانَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا/ الْكَلَامَ غَيْرُ لَائِقٍ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ إِنْ صَحَّ ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَقْصُودُهُ عَلَيْهِ [وآله] الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يُجَرِّبَهَا لِيَعْرِفَ قَدْرَ عِلْمِهَا، أَوْ لِيَعْرِفَ النَّاسُ قَدْرَ عِلْمِهَا"(٨٩).

ويبدو لنا من خلال البحث في كتب الأصوليين التي سبقت القرن السابع وما بعده❖ المتوفرة بهذا الوقت، لم أجد أحداً سبقه في ذكر طعن الأصوليين، وحتى في الكتب الأصولية المعتمدة عنده(٩٠)، ككتاب "العهد" للقاضي عبد الجبار(٤١٥هـ)، و"المعتمد" لأبي الحسن البصري(٤٣٦هـ)، و"البرهان في أصول الفقه" للجويني(٤٧٨هـ) إمام الحرمين عندهم، و"المستصفى" للغزالي(٥٠٥هـ)، إلا أن من بعد التتبع والبحث تمكنت من الوصول إلى ما يقصده الرازي بالأصوليين فيبدو أنه الحاكم الجشمي(٤٩٤هـ)، وهو من مفسري القرن الخامس، فأن الحاكم ردَّ هذه الرواية بقوله: "هذا لا يصح لأنه صلّى الله عليه وسلم أعلم بالله وبنفسه من أن يظن هذا الظن، لأنه خصه بالنبوة فلا يجوز أن يودعه ويقليه، ولأنه يعلم أن الوحي قد يتقدم ويتأخر"(٩١)، ولأن الرازي لم يذكر صاحبه الأصلي فيبدو للباحثة أن هذا الرأي تأصيلي غير منسوب.

ثم ذكر اختلافهم في سبب احتباس جبريل عليه السلام: "فَذَكَرَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ الْيَهُودَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ عَنِ الرُّوحِ وَذِي الْقَرْنَيْنِ وَأَصْحَابِ الْكَهْفِ، فَقَالَ: «سَأُخْبِرُكُمْ غَدًا وَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَاحْتَبَسَ عَنْهُ الْوَحْيُ، وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: السَّبَبُ فِيهِ كَوْنُ جَرْوٍ فِي بَيْتِهِ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، فَلَمَّا نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَاتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ» وَقَالَ جُنْدُبُ

بْنُ سُفْيَانَ: رُمِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِحَجَرٍ فِي إِصْبَعِهِ، فَقَالَ: هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ... وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ فَأَبْطَأَ عَنْهُ الْوَحْيُ وَرُوِيَ أَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَا يُقَلِّمُ الْأَظْفَارَ"(٩٢).

ثم ردَّ الرازي هذه الروايات، بقوله: "وهاهنا سُؤَالَانِ. السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: الرِّوَايَاتُ الَّتِي ذَكَرْتُمْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ احْتِبَاسَ الْوَحْيِ كَانَ عَنْ قِلًى: قُلْنَا أَقْصَى مَا فِي الْبَابِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ تَرْكًا لِلْأَفْضَلِ وَالْأَوْلَى، وَصَاحِبُهُ لَا يَكُونُ مَمْقُوتًا وَلَا مُبْغَضًا، وَرُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِجِبْرِيلَ: «مَا جِئْتَنِي حَتَّى اشْتَقْتُ إِلَيْكَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: كُنْتُ إِلَيْكَ أَشْوَقَ وَلَكِنِّي عبد مأمور» وَتَلَا: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ (مَرْيَمَ: ٦٤). السُّؤَالُ الثَّانِي: كَيْفَ يَحْسُنُ مِنَ السُّلْطَانِ أَنْ يَقُولَ لِأَعْظَمِ الْخَلْقِ قُرْبَةً عِنْدَهُ: إِنِّي لَا أُبْغِضُكَ تَشْرِيفًا لَهُ؟ الْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْسُنُ ابْتِدَاءً، لَكِنَّ الْأَعْدَاءَ إِذَا أَلْقَوْا فِي الْأَلْسِنَةِ أَنَّ السُّلْطَانَ يُبْغِضُهُ، ثُمَّ تَأَسَّفَ ذَلِكَ الْمُقَرَّبُ فَلَا لَفْظَ أَقْرَبُ إِلَى تَشْرِيفِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ لَهُ: إِنِّي لَا أُبْغِضُكَ وَلَا أَدَعُكَ، وَسَوْفَ تَرَى مَنْزِلَتَكَ عِنْدِي"(٩٣).

ومما لا بدَّ من الإشارة إليه من خلال البحث والتتبع في المؤلفات التفسيرية التي سبقت تفسير الرازي، لم أعثر أن هناك مفسرًا قد سبق الرازي في ردّه الروايات عن طريق ذكر هذين السؤالين وجوابهما، ومن هذا يبدو لنا أن رأيه هو الذي أحدّثه وكوّنه، فنستنتج أنه رأي تكويني.

وإن المطالع لرأي القرطبي في سبب نزول هذه السورة المباركة يجد أنه يذكر روايات كثيرة متعلقة بأسباب نزول هذه السورة الكريمة، وكثير منها مذكورة في رأي الرازي، فنجد أنه لا داعي لإعادة ذكرها؛ لذلك سنختصر في ذكر ما أضافه أو ما رجّحه، كما يلي:

"وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ جُنْدَبٍ الْبَجَلِيِّ❖ "قَالَ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وُدِّعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"(٩٤).

وقد اختار هذا الرأي القرطبي إذ قال: "لَمْ يَذْكُرْ التِّرْمِذِيُّ:" فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا" أَسْقَطَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ"(٩٥).

"وَرَوَى عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، قَالَ: أَبْطَأَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ حَتَّى شَقَّ عَلَيْهِ، فَجَاءَ وَهُوَ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ عَلَى الْكَعْبَةِ يَدْعُو، فَنُكِتَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأُنْزِلَ

عَلَيْه: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى. وَقَالَتْ خَوْلَةُ- وَكَانَتْ تَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه [وآله] وَسَلَّمَ-: إِنَّ جِرْوًا دَخَلَ الْبَيْتَ، فَدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ فَمَاتَ، فَمَكَثَ نَبِيُّ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ أَيَّامًا لَا يَنْزِلُ عَلَيْه الْوَحْيُ. فَقَالَ: [يَا خَوْلَةُ، مَا حَدَثَ فِي بَيْتِي؟ مَا لِجِبْرِيلَ لَا يَأْتِينِي [قَالَتْ خَوْلَةُ فَقُلْتُ: لَوْ هَيَّأْتُ الْبَيْتَ وَكَنَسْتُه، فَأَهْوَيْتُ بِالْمِكْنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ، فَإِذَا جِرْوٌ مَيِّتٌ، فَأَخَذْتُهُ فَأَلْقَيْتُهُ خَلْفَ الْجِدَارِ، فَجَاءَ نَبِيُّ اللَّه تَرْعَدُ لَحْيَاه- وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْه الْوَحْيُ اسْتَقْبَلَتْهُ الرِّعْدَةُ- فَقَالَ: [يَا خَوْلَةُ دَثِّرِينِي] فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِه السُّورَةَ. وَلَمَّا نَزَلَ جِبْرِيلُ سأله النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَنِ التَّأَخُّرِ فَقَالَ: [أَمَا عَلِمْتِ أَنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيه كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ"(٩٦).

ومن خلال ذلك يبدو أن القرطبي لم يدع رواية إلا وذكرها في سبب نزول هذه السورة، ولكن للأسف لم نلاحظ أنه قد تعرّض في ذكر صحيحها وضعيفها إلا في واحدة منها، وهي التي رجحها، إذ قال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ... وَهُوَ أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ"(٩٧).

ومما يجب الإشارة إليه أن من بعد البحث والتنقيب في جميع ما توفر من تفاسير السابقين، يبدو للباحثة أن القرطبي لم يأت بشيء جديد، فإن رأيه عبارة عن نقل لآراء مفسرين سابقين، وكان عمله فيها فقط جمع الروايات ونقلها في تفسيره ورجح أحدها، فيكون رأيه تأصيليًا منسوب.

في حين نجد أن البيضاوي يقول: "روي أن الوحي تأخر عنه أياماً لتركه الاستثناء كما مر في سورة الكهف، أو لزجره سائلاً ملحاً، أو لأن جرواً ميتاً كان تحت سريره أو لغيره فقال المشركون: إن محمداً ودعه ربه وقلاه فنزلت رداً عليهم"(٩٨).

إن المتتبع لرأي البيضاوي، يرى أنه لم يختلف عن سابقيه، الرازي والقرطبي في ذكر الآراء المتعلقة بأسباب النزول، لكنه ذكرها باختصار شديد، ومن الملاحظ عليه أنه لم يذكر إسناد الروايات أو مصنفيها، ولم يذكر صحيحها أو سقيمها، ولم يختر أو يرجّح أحداها، فيكون رأيه هذا تأصيليًا غير منسوب.

ومما تجدر الإشارة إليه من خلال البحث في كتب الحديث نجد أن هذا الكم الهائل من الروايات التي ذكرها مفسرو القرن السابع قد اتصفت بالضعف والوهن والإنكار.

وهذا ما أشار إليه الألباني: "... قد اختلف أيضاً في سبب انقطاع الوحي أو إبطائه، وفي القائل: (قلاه ربه)، وفي مدة انقطاعه... ثم ساق في ذلك عدة روايات كلها معلولة؛ إلا رواية سفيان التي أشار إليها"[٩٩]، ثم ردّها بقوله: "وكل هذه الروايات لا تثبت"[١٠٠].

فإن الرواية التي تقول: إن خديجة قالت للنبي ﷺ: (((ما أرى ربك إلا قد قلاك) قالوا عنها: بأنها رويت في كتب التفسير والحديث بطريقين وكلاهما مرسلان وأيضا فيها إنكار[١٠١]، وأنها لا تصح لأن الرسول ﷺ)) أعلم بالله وبنفسه من أن يظن هذا الظن؛ ولأنه خصه بالنبوة فلا يجوز أن يودعه ويقليه، ولأنه يعلم أن الوحي قد يتقدم ويتأخر فهذا من دسيس الملاحدة حيث رووا أنه كان في شك من أمره ليشككوا الناس، فلا ينبغي أن يقبل ذلك[١٠٢]، وقد ردَّها الرازي سابقًا[١٠٣].

فأما ما قيل: لتركه الاستثناء لما سئل عن حديث أصحاب الكهف وذي القرنين والروح، فقال: سأخبركم غداً ولم يقل إن شاء الله "فأما ترك الاستثناء وإن كان تأديبا من الله وتعليما لعباده؛ فلا يجوز أن تتأخر مصالح العباد لتركه الاستثناء"[١٠٤]، "ونستبعد هذه الرواية لأن اتصال اليهود بالنبي وطرحهم الأسئلة عليه كان في المدينة لا في مكة عادة "[١٠٥]، "وَذِكْرُ سُورَةِ الضُّحَى هُنَا بَعِيدٌ"[١٠٦]، وهذا ضعيف جداً[١٠٧].

وأما الرواية التي تقول: بسبب إصابة أصبع رسول الله ﷺ "حَدِيثَ جُنْدَبٍ وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ شَكْوَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ أَنَّ الشَّكْوَى الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَرِدْ بِعَيْنِهَا وَأَنَّ مَنْ فَسَّرَهَا بِأُصْبُعِهِ الَّتِي دَمِيَتْ لَمْ يُصِبْ"[١٠٨].

والرواية التي تحمل في طياتها "قصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب، وهو شاذ مردود بما في الصحيح"[١٠٩]، وقالوا عنها ضعيفة[١١٠].

وقال عنها الشيخ معرفة: "ويزيد في الطين بلّة، وجود أمثال هذه الغرائب في المدوّنات الحديثية الكبرى أمثال البخاري ومسلم وغيرهما ممّا زعمه القوم أصح كتب الحديث، لكنّها رغم هذا الزعم مليئة بهكذا أساطير لا تلتئم مع قدسية الإسلام"[١١١].

وبذلك نجد أن كثير من هذه الروايات الضعيفة قد ملئت كتب مفسري القرن السابع وهي فيها ما فيها من الضعف والوهن والإنكار.

الخاتمة:ـ

بعد الحمد والثناء على الله تعالى وعلى نبيه محمد ﷺ، وآل بيته الطيبين الطاهرين، فقد مَنَّ الله تعالى علينا بإتمام هذه الدراسة التفسيرية بعد أن بذلنا الجهد في البلوغ بها إلى ما يتناسب مع عنوانها البكر، والذي آمل فيها أن تكون مرضية عند الله تعالى وايفاء لحق علم التفسير.

وقد ظهر للباحثة مجموعة من النتائج العلمية التي يمكن أن تكون قواعد للتطبيق في مجال التفسير وهي:

١- إن البحث في التأصيل والتكوين في الآراء التفسيرية لم يكن له ظهور عند مدارس التفسير بوصفه موضوعًا مستقلًا، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء عليها.

٢- إغفال مصطلح التأصيل والتكوين في مصنفات مناهج المفسرين، وقواعد التفسير في مصنفات القدامى والمحدَّثين.

٣- كشفت الدراسة نسبة التأصيل والتكوين في الآراء التفسيرية في أسباب النزول عند مفسري القرن السابع.

٤- ظهر للباحثة أن أكبر نسبة للتكوين في الآراء التفسيرية في أسباب النزول هي في تفسير الرازي.

٥- كان التأصيل عند القرطبي هو الغالب على آرائه، وغالبًا ما يكون نوعه تأصيليًا منسوبًا، والتكوين قليل جدًا ففي الغالب يكون أكثر رأيه في علم الفقه.

٦- يمكن القول أن أبرز من استخدم التأصيل غير المنسوب بين مفسري القرن السابع هو البيضاوي، واعتمد كثيرًا على آراء الزمخشري التفسيرية.

٧- كشف البحث أن التكوين في الآراء التفسيرية يظهر بوضوح قدرة المفسر وسعة اطلاعه وثقافته التفسيرية العالية.

٨- إن مناهج التفسير يحتاج لتأصيل قواعد التأصيل والتكوين بين الآراء التفسيرية كمنهج مستقل عن مناهجه الأخرى، والجهل بها ينعكس سلبًا على التفسير.

٩- إن ذكر الآراء التفسيرية في أسباب النزول عند مفسري القرن السابع بينت الموسوعة العلمية للرازي، والتي يمكن القول أنها بينت أعلمية أحدهم على الأخر في مجال التفسير، كما يظهر عند الفخر الرازي.

هوامش البحث

(١) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ٢٤٨)، المدخل لدراسة القرآن الكريم: (ص٢٦٧)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: (ص٩٧) ، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: (ص١١٦).

(٢) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: (٥/ ١٢٦)، :العجاب في بيان الأسباب: (١/ ٩٦)

(٣) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: (١ / ١٠٩)

(٤) لسان العرب، ابن منظور: (١١/ ١٦)

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي:(١/ ١٦) ، وينظر : القاموس المحيط، الفيروز آبادي(٣٣٨/٣)، تاج العروس، الزبيدي: (١٤ / ١)

(٦) معجم اللغة العربية المعاصرة: (١/ ٩٩)

(٧) إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة ،عراك جبر شلال: (٢٧)

(٨) موسوعة البحوث والمقالات العلمية، (١)

(٩) مقالة: التأصيل والحداثة.. مفارقة أم معانقة، الاستاذ زكي الميلاد، مجلة النبأ، العدد: (٥٨)

(١٠) تاج العروس: (٣٦/ ٧١)

(١١) التعريفات، الجرجاني: (٦٥)، التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي(١٠٣١هـ): (١٠٧)

(١٢) الكليات، الكفوي: (٢٥٦)، معجم الوسيط: (٨٠٦)

(٦) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات العلوم والفنون، الانكري: (١/ ٣٦)

(١٤) ينظر: كتاب المبادئ العامة للتفسير، محمد حسين الصغير: (١٣٣- ١٤٤)

(١٥) ينظر: تاريخ الأمم الإسلامية ، محمد الخضري: (٣ / ٤٨٠) ، تاريخ المغول والمماليك من القرن السابع الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري، أحمد عودات، بيضون، شحادة الناطور:(٩)

(١٦) ينظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير: (١٢ / ٣٥٨)

(١٧) ينظر: التتار من البداية إلى عين جالوت، راغب السرجاني: (٥/١)

(١٨)المفردات في غريب القرآن، مادة (سبب): ٣٩١ المعجم الاشتقاقي المؤصل: (٢/ ٩٤٢)

(١٩) المفردات في غريب القرآن: (٧٩٩)، ينظر: تاج العروس: (٣٠/ ٤٧٨)

(٢٠) مفاتيح الغيب: (٢١/ ٤٩٥)
(٢١) الجامع لأحكام القرآن: (١١/ ٤٨)
(٢٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٣/ ٢٩١)
(٢٣) مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ١٠٦)
(٢٤) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: (ص٧٨)
(٢٥) ينظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: (ص٩٧)
(٢٦) مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ١١٤)
(٢٧) اسباب النزول للشيخ الواحدي (ص: ٣)
(٢٨) التمهيد في علوم القرآن: (١/ ٢٤٥)
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) البرهان في علوم القرآن: (٢/ ١٥٦)
(٣٢) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: (٤ /٧٤)
(٣٣) ينظر: مفاتيح الغيب: (٣١/ ١٨٧)
(٣٤) المصدر نفسه
(٣٥) تفسير مفاتيح الغيب : ٣١/ ١٨٨
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) ينظر: معاني القرآن، الفراء: (٣/ ٢٧٢)
(٣٩) ينظر: أسباب نزول القرآن، الواحدي: (٢/ ١٣)
(٤٠) الجامع لأحكام القرآن:(٢٠/٨٩)
(٤١) المصدر نفسه: (٢٠/ ٩٠)
(٤٢) المصدر نفسه
(٤٣) ينظر: التفسير البسيط، الواحدي: (٢٤/ ٨١)
(٤٤) ينظر: الكشف والبيان: (١٠/ ٢٢٠)
(٤٥) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية : (٧/ ٣٩)
(٤٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٥/ ٣١٨)
(٤٧) ينظر: تأويلات أهل السنة: (١٠/ ٥٥٢)
(٤٨) ينظر: بحر العلوم: (٣/ ٥٨٩)
(٤٩) ينظر: التفسير البسيط: (٢٤/ ٨١)

(٥٠) ينظر: تفسير السمعاني: (٦/ ٢٤٠)
(٥١) ينظر: تفسير البغوي: (٥/ ٢٦٢)
(٥٢) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد ابو شهبة: (١٦٢)
(٥٣) ينظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: (٢٠/ ٢٦٦)
(٥٤) معالم التنزيل، البغوي: (٥/ ٢٦٣)
(٥٥) ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي: (٩ / ٥٠)
(٥٦) ينظر: تهذيب التهذيب، العسقلاني: (١٠ / ١٤٤)
(٥٧) ينظر: الميزان: (٢٠/ ٣٠٩)
(٥٨) ينظر: الأمثل: (٢٠/ ٢٦٧)
(٥٩) ينظر: المصدر نفسه: (٢٠/ ٢٦٧)
(٦٠) ينظر: المصدر نفسه: (٢٠/ ٢٦٨)
(٦١) ألف سؤال وإشكال: (٣/٢٢٣)
(٦٢) ينظر: مفاتيح الغيب: (١٦/ ١٥٨)
(٦٣) المصدر نفسه
(٦٤) الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي، ثم النيسابوري، أبو علي، العلامة المفسِّر، الإمام، اللغوي، المحدث، عالم عصره.
قال الحاكم: كان إمام عصره في معاني القرآن. ذكره الذهبي في "الميزان" ورد عليه ابن حجر في "اللسان" وعاب عليه ذكره في كتابه. توفي سنة (٢٨٢ هـ). "سير أعلام النبلاء" للذهبي ١٣/ ٤١٦، "لسان الميزان" لابن حجر: (٢/ ٣٠٧)
(٦٥) مفاتيح الغيب: (١٦/ ١٥٧- ١٥٨)
(٦٦) المصدر نفسه
(٦٧) مفاتيح الغيب: (١٦/ ١٥٧- ١٥٨)
(٦٨)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: (٦/ ٢٣٨)
(٦٩) الجامع لأحكام القرآن: (٨/ ٢٧٣)
(٧٠) المصدر نفسه: (٨/ ٢٧٤)
(٧١) المصدر نفسه
(٧٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري: (٢/ ٢٥٨)
(٧٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٣/ ٩٩)
(٧٤) المصدر نفسه
(٧٥) المصدر نفسه

(٧٦) ينظر: تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي: (٤ /٣١)، وبحار الأنوار : (٣٥/ ١٣٩)
(٧٧) الطبقات الكبرى: (١/ ١٨)
(٧٨) ينظر: كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق: (٢٠٤)
(٧٩) الدر المنثور، السيوطي: (٧/ ٦٠٤)
(٨٠) التمهيد في علوم القرآن: (٢٣١/١)
(٨١) أخرجه: كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق: (٢٠٥)، البرهان في تفسير القرآن، السيد هاشم البحراني: (٤/ ٢٧٧)، بحار الأنوار، العلامة المجلسي: (٣٥/ ٨٣)
(٨٢) ينظر: جامع البيان: (٨/ ٢٠)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٢/ ٤٢٧)
(٨٣) فتح الباري لابن حجر: (٨/ ٥٠٨)
(٨٤) ينظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: (٢٣٦/٦)
(٨٥) المصدر نفسه
(٨٦) تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي: (٤ /٣١)
(٨٧) التمهيد في علوم القرآن: (١/ ٢٣٠ – ٢٣٢)
(٨٨) مفاتيح الغيب: (٣١/ ١٩٢)
(٨٩) المصدر نفسه
(٩٠) ينظر: المحصول للرازي: (١/ ٥١)
(٩١) التهذيب في التفسير، الحاكم الجشمي: (٧٤٥٢)
(٩٢) مفاتيح الغيب: (٣١/ ١٩٣)
(٩٣) المصدر نفسه.
❖ سَمعت يحيى يَقُول جُنْدُب بن سُفْيَان وَهُوَ البَجلِيّ وَهُوَ العلقى وروى عَنهُ سَلمَة بن كهيل وروى عَنهُ الْحسن وروى عَنهُ أَبُو عمرَان الْجونِي وَهُوَ جُنْدُب هَذَا» «تاريخ ابن معين - رواية الدوري: (٣/ ٥٧١).
(٩٤) صحيح البخاري: (٤/ ١٨) ،(١٠٣١/٣) -(ش أخرجه مسلم في الجهاد والسير باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من أذى المشركين رقم ١٧٩٦. (المشاهد) المغازي. (دميت) جرحت وظهر منها الدم)(٥٧٩٤).
(٩٥) الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ٩٣)
(٩٦)المصدر نفسه.
(٩٧) الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/ ٩٣)
(٩٨) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٥/ ٣١٩)
(٩٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (١٣/ ٣٠١)
(١٠٠) المصدر نفسه: (١٣/ ٣٠٢)

(١٠١) الاستيعاب في بيان الأسباب: (٣/ ٥٢٤)
(١٠٢) ينظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير: (ص٢٦٦)
(١٠٣) ينظر: مفاتيح الغيب : (٣١/ ١٩٢)
(١٠٤) الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير: (٢٦٦)
(١٠٥) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: (٢٠/ ٢٧٥)
(١٠٦) فتح الباري لابن حجر: (٨/ ٧١٠)
(١٠٧) الاستيعاب في بيان الأسباب: (٣/ ٥٢٣)
(١٠٨) فتح الباري لابن حجر: (٨/ ٧١٠)
(١٠٩) المصدر نفسه، وينظر: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري: (١١/ ١٨)، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: (٣١/ ٣٥٧)، الروايات التفسيرية في فتح الباري: (١٣٦٨/٣)، أنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري): (١١/ ١٠٩٠)
(١١٠) الاستيعاب في بيان الأسباب: (٣/ ٥٢٣)
(١١١) التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة: (١/ ٢٤٨)

قائمة المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم.
٢ـ الاستيعاب في بيان الأسباب «أول موسوعة علمية حديثية محققة في أسباب نزول آي القرآن الكريم» المؤلف: سليم بن عيد الهلالي (و) محمد بن موسى آل نصر الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
٣ـ الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشّيرازي، ناصر مكارم، تصميم قسم التّرجمة والنّشر لمدرسة الإمام أمير المؤمنين(عليه السّلام)، بإشراف: المحقق مهدي الأنصاري، وأحمد القبانچي، وهاشم الصّالحي، طبعة جديدة منقّحة مع إضافات، د. ت.
٤ـ أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان د الناشر: دار الإصلاح - الدمام الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢.
٥ـ إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي(ت:٣٨١هـ)، الصدوق، صححه وعلق عليه : علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ١٣٦٦-١٣٠٥هـ.
٦ـ ألف سؤال وإشكال، الشيخ علي الكوراني العاملي، الشيخ علي الكوراني العاملي، معاصر، سنة الطبع: ١٤٢٩ ـ ٢٠٠٨، الناشر: دار الهدى ـ قم، ردمك٩٦٤ - ٥٩٠٢ - ٩٨ ـ ٣، الطبعة الثانية.

٧ـ أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل البيضاوي، ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشّيرازي(٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرّحمن المرعشلي، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط/ ١، ١٤١٨ هـ.
٨ـ البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، حالة الفهرسة: مفهرس فهرسة كاملة، سنة النشر: ١٤٢٦، الطبعة الأولى.
٩ـ البرهان في تفسير القرآن، البحراني، هاشم الحسيني(ت: ١١٠٧هـ)،تحقيق: قسم الدّراسات ـ بحار الأنوار، المجلسي محمد باقر (ت:١١١١هـ)، ط٣، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.
١٠ـ بحر العلوم، السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (المتوفى: ٣٧٣هـ) (ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، وهو ضمن خدمة مقارنة التفاسير) الاسلامية، مؤسسة البعثة، قم، د. ط، د. ت.
١١ـ التَّفْسِيرُ البَسِيْط، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
١٢ـ التّمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، المطبعة: وحيد خاكي، قم، النّاشر: دار التّعارف للمطبوعات، د. ط، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
١٣ـ تاريخ ابن معين (رواية الدوري) المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
١٤ـ تفسير القرآن، السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ) المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٥ـ تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ) المحقق: د. مجدي باسلوم الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٦ـ تفسير مقاتل بن سليمان ، مقاتل بن سليمان(١٥٠هـ)، سنة الطبع: ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ م ، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فريد، الطبعة الأولى.
١٧ـ الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م عدد الأجزاء: ٢٠ جزءا (في ١٠ مجلدات) ﴿ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، وهو مذيل بالحواشي، وضمن خدمة مقارنة تفاسير﴾ الكتاب

مرتبط بنسختين مصورتين، إحداهما موافقة في ترقيم الصفحات (ط عالم الكتب)، والأخرى هي ط الرسالة بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.
١٨ـ جامع البيان في تأويل القرآن، الطّبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، النّاشر: مؤسسة الرّسالة، ط/١، ١٤٢٠ هـ /٢٠٠٠ م.
١٩ـ الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير (أصل الكتاب رسالة ماجستير - كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله)، عدنان محمد زرزور الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
٢٠ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢١ـ زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين بن علي بن محمد القرشي البغدادي(ت:٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي،(من دون سنة طبع)
٢٢ـ العجاب في بيان الأسباب، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، الناشر: دار إبن الجوزي – الدمام، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، تحقيق: عبدالحكيم محمد الأنيس.
٢٣ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثّعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم(ت: ٤٢٧ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين(٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة(صـ ١٥)، أصل الكتاب: رسائل جامعية(غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، النّاشر: دار التّفسير، جدة، المملكة العربية السّعودية، ط/ ١، ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥ م.
٢٤ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) دار النشر: دار المعارف، الرياض- المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٢٥ـ سير أعلام النبلاء، الذَهَبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المحقق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٢٦ـ طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٤١٣هـ، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء / ١٠، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو.
٢٧ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، الشافعي، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الناشر : دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي.
٢٨ـ لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، سنة الطبع:١٣٩٠ - ١٩٧١ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.
٢٩ـ لطائف الإشارات، ابو القاسم عبد الكريم القشيري (٤٦٥هـ) سنة الطبع: ٢٠٠٠ م، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر – قاهره، تحقيق: بسيونى، ابراهيم، الطبعة الثالثة.

٣٠ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي(ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢ هـ.
٣١ـ المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٢ـ المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد ابو شهبة، معاصر، سنة الطبع: ١٤٢٣ / ٢٠٠٣، الناشر: مكتبه السنه – القاهرة، الطبعة الثانية.
٣٣ـ المعجم الاشتقاقي المؤصل (مؤصّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها) المؤلف: د. محمد حسن حسن جبل الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
٣٤ـ المفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد(٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، النّاشر: دار القلم، الدّار الشامية ، دمشق بيروت، ط/١، ١٤١٢ هـ.
٣٥ـ الميزان في تفسير القرآن، الطّباطبائي، محمد حسين(١٤٠٢ هـ)، النّاشر: مؤسسة النّشر الاسلامي التّابعة لجماعة المدرسين ، قم، د. ط، د. ت.
٣٦ـ مباحث في علوم القرآن، القطان، مناع بن خليل(ت: ١٤٢٠هـ)، النّاشر: مكتبة المعارف للنشر والتّوزيع، ط/ ٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٧ـ مجمع البيان في تفسير القران، الطّبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن(٥٤٨هـ) تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، النّاشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤١٥هـ /١٩٩٥ م.
٤٨ ـ مجمع البيان في تفسير القران، الطّبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن(٥٤٨هـ) تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، النّاشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤١٥هـ /١٩٩٥ م.
٤٩ ـ معالم التنزيل، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت:٥١٦هـ)، حققه واخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضيمرية، وسليمان مسلم الحرش، ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.
٥٠ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥١ ـ معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والتّرجمة، مصر، ط/١، د. ت.
٥٢ ـ مفاتيح الغيب(التّفسير الكبير)، الرّازي، فخر الدّين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي خطيب الرّي(ت: ٦٠٦هـ)، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط/ ٣، ١٤٢٠ هـ.

٥٣ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، الزُّرقاني، محمد عبد العظيم(ت: ١٣٦٧هـ)، النّاشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط/٣، د. ت.
٥٤ ـ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق: عبد الكبير العلوي المدغري، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، سنة النشر: ١٤١٣ – ١٩٩٢م.